

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايل

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣:

التدابير الانتقالية المتعلقة بالتقارير المالية التي تعدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع

واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/66/L.2)

مشروع القرار A/C.5/66/L.2

١ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/66/L.2.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/66/5/Add.5، و A/66/73 و Add.1، و A/66/139، و A/66/377)

٢ - السيد ليو - يو (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة)، عرض التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/66/5/Add.5)، فقال إن مراجعة الحسابات التي قام بها المجلس تشير إلى عدم وجود أخطاء مادية في البيانات المالية. بيد أنه تم تحديد مسائل هامة تتعلق بمراجعة الحسابات. وبصفة خاصة، لم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مستعدة بالقدر الكافي لمراجعة الحسابات الختامية إلى حد خطير: فقد أدى عدم وجود سجل لمراجعة الحسابات إلى صعوبة تسوية البيانات المالية؛ وكانت هناك أعداد كبيرة من الأخطاء؛ ولم تعكس السياسات المحاسبية الممارسات المحاسبية المتبعة. وخلال مراجعة الحسابات، تم تصحيح أخطاء في البيانات تشمل حوالي ٣٩ مليون دولار وتمت تسوية جميع المسائل الأخرى بما يرضي المجلس. ونتيجة لذلك، استطاع المجلس أن يصدر رأيا غير معدل لمراجعي الحسابات، ويعني هذا أن البيانات المالية تعكس إلى حد مقبول الوضع المالي للمفوضية.

٣ - ومضى قائلا إنه رغم عدم تعديل رأي مراجعي الحسابات، يساور المجلس عددا من مشاعر القلق الشديدة

بشأن الإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة الأداء في المفوضية. وترتبط الشكوك المتأصلة في ذلك بأنه ترتبت على اعتماد الوكالة الشديد على أموال التبرعات آثار في إدارة الموارد وصنع القرار، وخلق ذلك حافزا للتركيز على أنشطة قصيرة الأجل قد لا تمثل دائما أفضل قيمة يمكن الحصول عليها. وهناك أيضا نقاط ضعف في الإدارة المالية والمراقبة المالية، بما في ذلك وجود تسويات مصرفية متراكمة لم يتم إنجازها؛ وعدم وجود ضوابط صارمة على إدارة البيانات المالية؛ وانخفاض القدرة على الإدارة المالية في الميدان، بما في ذلك فهم واستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة في المفوضية بطريقة محدودة. وتم تحديد عدد من المخاطر أمام الاعتماد الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك القدرة على إنتاج حسابات نهاية السنة تتسم بالدقة وفي الوقت المناسب، ومدى استعداد وقدرة الشبكة الميدانية. ويبدو أنه ليست لدى المفوضية رؤية واضحة للفوائد التي تتحقق فيما يتعلق باستخدام تلك المعايير المحاسبية.

٤ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن المفوضية أخذت بالإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠٠٥ إلا أن تقارير الأداء لم تمكن الإدارة بعد من إصدار أحكام فعالة بشأن فعالية تكاليف المشاريع والأنشطة أو مساءلة المديرين المحليين عن الأداء. فالبيانات غير كاملة وغير موثوق بها؛ ولا يوجد اتساق بين مؤشرات الأداء وهي لا تركز على الأنشطة ذات المهام الحرجة، أو على الكفاءة والفعالية؛ ولا توجد صلة واضحة بين الأداء والبيانات المالية. وبناء على ذلك، ما زالت المفوضية غير قادرة على جمع وتحليل المعلومات المالية الأساسية والمعلومات بشأن الأداء في عملاتها.

٥ - وأردف قائلا إن المفوضية لم تضع بعد نهجا رسميا ومنظما على نطاق المنظمة لإدارة المخاطر. وهناك نقاط

يشمل ١٥ منظمة يقدم المجلس تقارير عنها كل سنتين إلى الجمعية العامة. وقد صدر ما مجموعه ٥٩٠ توصية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بزيادة تبلغ ١٦ في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وبلغ معدل التنفيذ الكامل لهذه التوصيات ٤٦ في المائة، بدون تغيير تقريبا عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي حين أن الإدارات أخذت توصيات المجلس على محمل الجد بصورة عامة ووضعت مجموعة من الممارسات الجيدة لتعزيز المتابعة، إلا أن المجلس يشجعها على تكثيف جهودها الرامية إلى ضمان رفع مستوى معدل التنفيذ الكامل للتوصيات.

٩ - ومضى قائلا إنه قد طرأت زيادة طفيفة على نسبة التوصيات التي نفذت جزئيا من ٤٦ في المائة إلى ٤٨ في المائة، بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. ونظرا لأن معظم الكيانات حددت تواريخ مستهدفة للتنفيذ الكامل لها، وستعالج بعض التوصيات بصورة منهجية عن طريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو بإجراء تغييرات أخرى في أعمالها، لا يساور المجلس أي قلق شديد بصورة عامة بشأن مستوى التنفيذ الجزئي، رغم أنه يشجع الكيانات على اتخاذ إجراءات في أسرع وقت ممكن بشأن توصياته. ويرد في التقرير عدد من المجالات التي يمكن أن تتناولها بعض المنظمات للإسراع في التنفيذ الكامل لتوصيات المجلس.

١٠ - وأردف قائلا إنه لم ينفذ ما مجموعه ٥ في المائة من التوصيات في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، مقابل نسبة ٤ في المائة لفترة السنتين السابقة. وفي حين يقر المجلس بأنه قد تكون لدى بعض الكيانات أسباب وجيهة لعدم التنفيذ، هناك كيانات أخرى لم تبدأ عملية التنفيذ بعد.

١١ - السيد كيلايل (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة

ضعف أيضا في عملياتها بشأن اختيار وإدارة ومراقبة شركائها المنفذين، الذين عمل عدد كبير منهم معها لعدد كبير من السنوات دون اختبارهم أو إعادة النظر فيهم بصورة دورية، مما يعرض المفوضية لزيادة مخاطر الغش والفساد، وعدم كفاءة وسوء أداء الشركاء.

٦ - ومضى قائلا إن استجابة الوكالة تتسم بالتشتت فيما يتعلق بحالات اللاجئين التي طال أمدها، مما يشكل مسألة استراتيجية كبيرة ومتنامية تترتب عليها آثار كبيرة في إدارة الموارد، ويفتقر إلى البيانات المالية وبيانات الأداء الصحيحة اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة. ولا توجد جهة عليا يمكن مساءلتها عن خطة العمل العالمية بشأن حالات اللاجئين التي طال أمدها، وهي تفتقر إلى مقاييس عملية للتقدم المحرز ولا تتضمن أي طريقة لمتابعة توزيع الموارد. ولم توضع دراسات الجدوى بشأن الحلول الدائمة لهذه المسألة بشكل جيد وأنفق على هذه الحلول مبالغ ضئيلة نسبيا بالمقارنة بتكلفة حالات اللاجئين التي طال أمدها.

٧ - واستطرد قائلا إن المجلس خلص إجمالا إلى أن المفوضية لم تتمكن حتى الآن من أن تظهر أنها حصلت على فوائد ملموسة من برنامج التغيير لديها أو من أن تظهر أنها تستخدم مواردها على نحو فعال من حيث التكلفة. وقد قبلت المفوضية بصورة عامة جميع استنتاجات المجلس وتوصياته وحددت هي نفسها الكثير من نقاط الضعف وأقرت بها. وينبغي للوكالة الآن أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحديد الأولويات واتخاذ إجراءات حاسمة، بدعم من المجلس، لمعالجة نقاط الضعف وتنفيذ توصيات المجلس، رغم أنه لن يتسنى حل جميع المسائل التي تم تحديدها في غضون سنة واحدة.

٨ - وعرض تقرير المجلس بشأن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/66/139)، وقال إن التقرير

١٤ - ومضى قائلا إنه في حين تم إحراز تقدم كبير في تعزيز وظيفة مراجعة الحسابات في منظمات الأمم المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية، استجابة لطلب الدول الأعضاء زيادة التدقيق والشفافية والمساءلة، لا يزال هناك افتقار في الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة ويلزم أن تحسّن العديد من المنظمات استقلالها وقدراتها ومواردها وعملاتها فيما يتعلق بمراجعة الحسابات وذلك من أجل سد الثغرات الموجودة في الأداء.

١٥ - واستطرد قائلا إن التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجهها المراجعة الداخلية للحسابات تتمثل في متابعة وتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛ والموارد؛ ومراجعة حسابات "وحدة العمل في الأمم المتحدة"؛ وتنسيق هيئات الرقابة الأخرى؛ ومسائل متعلقة بالاستقلال، بما في ذلك تدخل الإدارة واحتمال وجود تضارب في المصالح. وهناك عقبات إضافية تتعلق بالسلطة اللازمة، والمركزية/اللامركزية، والهيكل، والتخطيط، وتقديم التقارير وتقييم نوعية نشاط المراجعة الداخلية للحسابات؛ وأداء واختصاص المراجعين الداخليين للحسابات؛ ومسائل المساءلة والشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن نتائج مراجعة الحسابات.

١٦ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين للحسابات، ليست عملية اختيارهم تنافسية بما يكفي، حيث إنه تختار بصورة متكررة نخبة قليلة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تعمل في وقت واحد معاً في منظمات عديدة، ولمدد غير محدودة الأجل في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، لم توضع متطلبات تقييم الأداء ذات الصلة ولا تتحمل بعض لجان مراجعة الحسابات المسؤولية عن هذا التقييم، خلافاً لأفضل الممارسات. ومن المسائل الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين للحسابات ضرورة إعطاء الأولوية لعملية مراجعة الحسابات للمصادقة على البيانات المالية، بما يتمشى مع

(A/66/377)، وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم الذي أحرزته المفوضية، مما أدى إلى إصدار مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير معدل في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمشاعر القلق التي أعرب عنها المجلس بشأن بعض جوانب الإدارة المالية وإدارة المخاطر والأداء في المفوضية، ففي حين تدرك اللجنة الاستشارية التحديات الناشئة عن بيئة عمل الوكالة، يتوقع من المفوضية أن تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة القضايا التي أثّرت وكفالة تنفيذ توصيات المجلس تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. وينبغي لها بصورة خاصة أن تعالج نقاط الضعف التي لوحظت في مجالات الرقابة على الإدارة المالية، من أجل ضمان النجاح في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢.

١٢ - وتطرق إلى تقرير المجلس بشأن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/66/139)، وقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت حدوث انخفاض طفيف في عدد التوصيات التي نفذت بالكامل، بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وكررت دعوتها إلى تنفيذ توصيات المجلس بالكامل وعلى نحو سريع وشددت على أهمية اهتمام الإدارة العليا بذلك. ويجب تحديد الأسباب الجذرية للمشاكل التي لاحظها المجلس ومعالجتها بصورة فعالة.

١٣ - السيد فرويه (الأمين التنفيذي، وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "وظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (A/66/73) بالنيابة عن رئيس وحدة التفتيش المشتركة، وقال إن الوحدة قد ضمنت استعراضاً لوظيفة مراجعة الحسابات في برنامج عملها لعام ٢٠١٠ بهدف المساعدة على تحسين الاتساق على نطاق المنظومة فيما بين الكيانات الداخلية والخارجية المسؤولة عن هذه الوظيفة، بما يتمشى مع المعايير الفنية المطبقة في الأمم المتحدة.

التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين للحسابات، كان التنسيق فيما بين لجان مراجعة الحسابات/الرقابة مخصص الغرض وينبغي تنظيمه لضمان تبادل الخبرات والمعلومات والممارسات. وفيما يتعلق بالتقيد بالمبدأ الواحد لمراجعة الحسابات، يشير التقرير إلى أنه ينبغي إبلاغ المراجعين الخارجيين للحسابات ولجان مراجعة الحسابات/الرقابة والهيئات التشريعية/مجالس الإدارة بجميع عمليات التحقق التي تقوم بها أطراف ثالثة، وذلك لتلافي حدوث سوء فهم لما يستلزمه العمل بمراجعة حسابات واحدة.

١٩ - ومضى قائلاً إن أوساط الرقابة قد استقبلت بصورة إيجابية النتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وقد وجهت إحدى عشرة توصية من التوصيات الرئيسية البالغ عددها ١٨ توصية من أجل اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء، لأنها تتعلق بقرارات بشأن سياسات عامة تتصل في جوهرها بولاية وظيفة مراجعة الحسابات واستقلالها ومسؤوليتها وشفافيتها. وأعرب عن ثقة وحدة التفتيش المشتركة في أن من شأن اتخاذ اللجنة قراراً في الوقت المناسب في هذا الصدد أن يتيح اتخاذ إجراءات بشأن هذه المسائل الهامة التي تتعلق بحسن الإدارة وذلك من أجل تعزيز كفاءة وفعالية وظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - السيد هيرمان (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام بشأن وظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة (A/66/73/Add.1)، وقال إن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يرحب بالطابع الشامل لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، الذي يسعى إلى تعزيز الاتساق فيما بين تسهيلات مراجعة الحسابات داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد ركزت الوكالات، في تعليقاتها العامة، على ثلاثة مسائل هي: توحيد وظائف الرقابة؛ وعملية تخطيط المراجعة الداخلية للحسابات؛ وتعريف مجلس المراجعة

الأخذ بالمعايير المحاسبية للقطاع العام؛ وقصر المدة التي تمنح لاستعراض البيانات المالية في بعض المنظمات؛ والافتقار إلى تنفيذ إجراءات تسليم ملاءمة بين مؤسسات مراجعة الحسابات القديمة والجديدة. وقد أكد الاستعراض أن وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات تتمتع باستقلال أكثر من وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات وهي محمية أكثر من تدخل الإدارة فيها.

١٧ - وقال إنه في حين أن إنشاء لجان مؤخرًا لمراجعة الحسابات/الرقابة تمارس دوراً استشارياً للإدارة والهيئات التشريعية يشكل خطوة كبيرة نحو تحسين وظيفة مراجعة الحسابات/الرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لم تقم خمس منظمات بإنشاء لجان من هذا القبيل. وعلاوة على ذلك، يركز العديد من لجان مراجعة الحسابات/الرقابة بصورة رئيسية على نشاط مراجعة الحسابات، ولا تغطي بعضها أداء المراجعين الخارجيين للحسابات.

١٨ - وأردف قائلاً إن المراجعين الداخليين والخارجيين للحسابات ولجان مراجعة الحسابات تعمل على أفضل وجه ويمكن أن تسهم مساهمات أفضل في عمليات من الإدارة حينما تقيم علاقة سلسلة وموضوعية معاً، ومع الإدارة. بيد أنه ما زال يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق التعاون والتنسيق بشكل فعال على نطاق المنظومة فيما بين هذه المجموعات. فعلى سبيل المثال، أثبتت عمليات مراجعة الحسابات المشتركة المحدودة التي أجريت في سنوات أخيرة استجابة لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، أن ذلك يشكل تحدياً. وقد ساهم الاجتماع السنوي لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المرتبطة بها واجتماع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين في تحسين التنسيق العام. وفي حين أنه يبدو أن التنسيق فيما بين المراجعين الداخليين للحسابات أكثر تواتراً وفعالية من

فعالة لإدارة الأداء والإدارة المالية وإدارة المخاطر. وقالت إن انخفاض معدل تنفيذ التوصيات لعام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق له مسألة تثير القلق. وأعربت عن اتفاق المجموعة في الرأي مع اللجنة الاستشارية في استنتاجاتها الواردة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/66/377)، وهي تحث المفوضية على ضمان التنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢.

٢٤ - وذكرت أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة البالغ عددها ١٥ كيانا التي أصدر المجلس لها توصيات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن تنفذ هذه التوصيات على وجه السرعة، وتضمن المتابعة الفعالة لها وتعزز التنسيق المشترك بين الوكالات في تنفيذ التوصيات التي تخص أكثر من منظمة واحدة. وتتفق المجموعة في الرأي مع اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة اتخاذ الإدارة العليا تدابير للتغلب على أوجه القصور في تنفيذ توصيات المجلس ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي حددها المجلس.

٢٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة ستلتزم الحصول على مزيد من المعلومات في المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قاعدة بيانات متابعة مراجعة الحسابات لديه.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/352 و A/66/376)

التدابير الانتقالية المتعلقة بالتقارير المالية التي تعدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/352 و A/66/376)

٢٦ - السيدة ماتسورا - ميللر (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): عرضت مذكرة الأمين العام بشأن التدابير الانتقالية المتعلقة بالتقارير المالية التي تعدها مفوضية الأمم

الداخلية للحسابات. وقد قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين بصورة عامة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ولاحظ في العديد من الحالات أن الممارسات المقترحة قد نفذت أو هي في طور التنفيذ.

٢١ - ومضى قائلاً إن الوكالات قد قدمت ملاحظات توضيحية بشأن بعض التوصيات. وعلى سبيل المثال، دعمت منظمات بصورة عامة المبادئ الواردة في التوصية ٤ بشأن اختيار موظفي مراجعة الحسابات إلا أنها ارتأت أنها تشير إلى مجموعة منفصلة من الممارسات في اختيار الموظفين، وهو مما ينبغي تجنبه. وعلقت الوكالات أيضاً على التوصية ١٤ بشأن إخطار مجالس الإدارة بطلبات إجراء طرف ثالث مراجعة الحسابات. وقد وافقت على ضرورة إبلاغ مجالس الإدارة بهذه الطلبات واستشهدت على ذلك بالمبدأ الواحد لمراجعة الحسابات. وأشار إلى أنه قد يكون لدى أوساط المانحين رأي مختلف ويصعب الاعتراض على هذه الطلبات، وتترح الوكالات أن من شأن اتخاذ الجمعية العامة مقررًا واضحًا في هذا الصدد أن يساعد على معالجة هذه المسألة. ويوضح هذان المثالان نطاق الردود التي قدمتها الوكالات على توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٢٢ - السيدة هاندرويو فيتش (الأرجنتين): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعلق أهمية شديدة على عمل آليات الرقابة الداخلية والخارجية، التي تتسم توصياتها بأهمية حاسمة من أجل تحسين عمل الأمم المتحدة ولذلك ينبغي تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب.

٢٣ - ورحبت بالتقدم الذي أحرزته المفوضية، والذي أسفر عن إصدار مجلس مراجعي الحسابات رأياً غير معدل عن مراجعة حسابات البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وينبغي للمفوضية أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لتنفيذ توصيات المجلس بشأن وضع نظم

المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/352)، وقالت إنه كي يتسنى للمفوضية الامتثال لهذه المعايير اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، يجب تنقيح القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي. وخلال عملية تنقيحها، تشاورت المفوضية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما أوائل من اعتمدت هذه المعايير منها. وبعد الاستعراض الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقسم المعايير والمشورة القانونية في المفوضية، قدمت إلى اللجنة التنفيذية التعديلات المقترحة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د-١٢)، مشفوعة بتعليقات اللجنة الاستشارية. وكما ينص القرار، رهنا بموافقة اللجنة التنفيذية على ذلك، يمكن تطبيق القواعد المالية المنقحة شريطة أن تتفق مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وطلب المفوض السامي موافقة الجمعية العامة على أن تطبق المفوضية النظام المالي والقواعد المالية، بعد إجراء التعديلات اللازمة، على نحو يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كتنفيذ انتقالي حتى تنقح قواعد النظام المالي نفسه بما يتمشى مع تلك المعايير.

٢٧ - السيد كيلايل (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/66/376)، وقال إنه ليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على طلب المفوضية أو على التعديلات المقترحة على القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين؛ وقد تم إبلاغ آرائها بشأن هذه المسألة مباشرة إلى اللجنة التنفيذية في تقريرها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمفوضية (A/AC.96/1100/Add.1).

رفعت الجلسة في الساعة ١١/١٥.